طالباني يدعو الشرطة إلى بذل المزيد لحفظ الأمن

طالباني

□ بغداد / المدى

دعا رئيس الجمهورية جلال طالباني منتسبي الشرطة بمناسبة الذكرى الـ(٩٠) لتأسيس الشرطة العراقية إلى بذل المزيد من العطاء في حفظ الأمن والتصدي للجريمة، مع التقيّد الكامل بأحكام الدستور والقوانين والالتزام التام بحقوق الإنسان ومنع أي تجاوز عليها.

ونقل بيان رئاسي تلقت (المدى) نسخة منه أمس الاثنين عن طالباني القول في رسالة تهنئة بعثها إلى منتسبي الشرطة بمناسبة ذكرى تأسيس الشرطة العراقية اليوم "قبل تسعين عاماً وضعت اللبنة الأولى لقوات الشرطة العراقية لتصبح واحدة من ركائز بناء الدولة وأداة لحفظ الأمن والاستقرار، وبرغم إن أنظمة الجور والاستبداد سعت إلى استخدام الشرطة لتحقيق مآربها وممارسة القمع وانتهاك الحقوق والحريات إلا إن جهاز الشرطة كانت له مآثر عديدة في مكافحة الإجرام ونجدة المواطنين".

وأضاف "وبعد إعادة بناء الجهاز اثر سقوط الدكتاتورية عمل على تصفية مخلفات الماضي البغيض وساهم يداً بيد مع سائر أصناف القوات المسلحة في التصدي للإرهاب ومنع انجراف البلاد نحو منزلقات الاحتراب الأهلي، وقدّم رجال الشرطة الأشاوس التضحيات الجسام والكثير من الشهداء الذين ستبقى أسماؤهم مكتوبة بحروف من نور في سفر تاريخ بلادنا".

وتابع طالباني "وعمل منتسبو الشرطة العراقية، نساء ورجالاً، عرباً وكرداً وتركمانا، شيعة وسنة ومسيحيين، ومن سائر القوميات والأديان، يداً بيد لتثبيت دعائم الاستقرار في البلاد متعالين على الانقسامات العرقية والطائفية. ولعل من أفضل الأمثلة على ذلك مأثرة الشهيد البطل، ابن الحويجة الملازم نزهان الجبوري الذي تصدى للمجرم الإرهابي الذي سعى إلى زرع الموت بين أبناء ذي قار المشاركين في مواكب العزاء الحسينية".

وأشار إلى انه "ثمة الكثير من المآثر البطولية التي ذاد خلالها منتسبو الشرطة الأشاوس عن أرواح وممتلكات العراقيين مقدمين أرواحهم فداء لأمن البلاد ومواطنيها".

وبين طالباني "إننا إذ نهنئ الشرطة العراقية، قيادات وضباطاً ومراتب، بهذا العيد التسعيني المجيد، ندعوهم إلى المزيد من العطاء في حفظ الأمن والتصدي للجريمة، مع التقيد الكامل بأحكام الدستور والقوانين والالتزام التام بحقوق الإنسان ومنع أي تجاوز عليها".

وختم رئيس الجمهورية بيانه بالقول "تحية للشرطة العراقية الباسلة في ذكرى تأسيسها، وتحية لشهدائها الأبرار الذين استرخصوا أرواحهم فداء للوطن وحماية لأبنائه".

وكانت الشرطة العراقية قد تأسست في عام ١٩٢٢ بعد سنة من تأسيس الجيش العراقي، ويصادف يوم أمس ذكرى تأسيسها.

المصالحة الوطنية تبرّئ المسلحين من العمليات الإرهابية

ذكرت مستشارية المصالحة الوطنية أمس إن الفصائل المسلحة التي ألقت سلاحها وانضمت إلى العملية السياسية ليست لها علاقة بالتفجيرات "الإرهابية"، مبينة أن "الإرهاب" في العراق هو بقايا تنظيم القاعدة وحزب البعث المنحل الذي يعمل على خط القاعدة. وتجاوز عدد الفصائل المسلحة في العراق أكثر من ٥٠ فصيلا بعضها يعمل تحت إمرة القاعدة مثل تنظيم "دولة العراق الإسلامية" والبعض الآخر يضم تشكيلات من الجيش العراقي السابق والبعثيين ومنها "الجيش الإسلامي"،

□ بغداد / المدى

بينما تنشط في الجنوب فصائل تدعمها إيران وأبرزها "حزب الله" العراقي و"عصائب أهل الحق". وقال مستشار رئيس الوزراء لشؤون المصالحة الوطنية عامر الخزاعي لوكالة كردستان للأنباء إن "الإرهاب في العراق اليوم هو بقايا تنظيم القاعدة وحزب البعث المنحل الذي يعمل على خط القاعدة، ولا أساس لعلاقة الفصائل المسلحة بالعمل الإرهابي". وأعلن تنظيم القاعدة مؤخرا عن مسؤوليته عن سلسلة التفجيرات التي ضربت العاصمة بغداد الشهر الماضي وأوقعت عشرات القتلى والجرحى.

وأوضح الخزاعي أن "الفصائل المسلحة التي ألقت سلاحها وانضمت لمشروع المصالحة الوطنية كان عملها مقتصرا على الجيش الأميركي"، لافتا إلى أنه "إذا وجد من يمارس العمل المسلح ضد العراقيين فهو عبارة عن عمل فردي وليس توجه فصيل". وألقت فصائل عدة سلاحها وانضمت إلى العملية السياسية لكن فصائل أخرى ترفض ذلك وتقول إن العملية السياسية "باطلة شرعا" لأنها بنيت برعاية "الاحتلال الأميركي". وتتضمن أحد بنود الاتفاق السياسي الذي أبرم قبيل تشكيل الحكومة ضمن مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني على تطبيق مشروع المصالحة الوطنية بشكل أوسع ليشمل جميع العراقيين من دون استثناء. لكن الجهات القائمة على مشروع المصالحة الوطنية أكدت على عدم وجود أي مصالحة مع أعضاء حزب البعث الذي كان يحكم العراق في عهد النظام السابق على اعتبار ان الدستور العراقي يحظر ذلك. ويحظر الدستور العراقي في مادته السابعة التعامل مع أي كيان ينتهج "التكفير" و"العنصرية" ولاسيما مع المجاميع التي تتهمها الحكومة العراقية بقتل مدنيين.

وتحاول الحكومة تعزيز نفوذها لبسط الأمن من خلال تبني مشروع المصالحة لضم الفصائل المسلحة والمعارضين غير المتهمين بقتل العراقيين إلى العملية السياسية.

ونجح رئيس الوزراء نوري المالكي في العام ٢٠٠٨ في تأسيس مجموعات عشائرية لمساندة حكومته امنيا واجتماعيا، مماثلة للميليشيات العشائرية التي شكلها الجيش الأميركي في العام ٢٠٠٦ لتعقب المسلحين التابعين لتنظيم القاعدة.

وحول الخلافات السياسية بشأن انضمام عصائب اهل الحق الى العملية السياسية، رحب نائب عن ائتلاف دولة القانون بترك المجموعة المنشقة عن التيار الصدري السلاح.

وقال النائب علي الشلاه في تصريحات صحفية "أننا نرحب بانضمام كل المجاميع المسلحة التي كانت تتبنى المقاومة ضد الاحتلال والوجود الأجنبي في العراق وتريد اليوم بعد الانسحاب الأمريكي وبعد زوال حجة العمل المسلح بالانخراط في العملية السياسية سواء أكانوا من عصائب أهل الحق أم من التنظيمات المسلحة الباقية بمختلف أطيافها شريطة ألاّ يكون أعضاؤها من المطلوبين للقضاء او ممن تلطخت أيديهم بدماء الأبرياء من أبناء الشعب العراقي".

وأضاف أن "رئيس الوزراء نوري المالكي قد طلب من مستشاره لشؤون المصالحة الوطنية عامر الخزاعي الترحيب بكل الذين يرغبون بالانضمام الى العملية السياسية ومن دون اعتراض ضمن مشروع المصالحة الوطنية الذي تبنته الحكومة العراقية قبل سنوات والعودة الى الصف السلمي والوقوف الى جانب الدولة العراقية في بناء واعمار البلاد".وكان مستشار رئيس الوزراء لشؤون المصالحة الوطنية عامر الخزاعي قد أعلن خلال المهرجان السنوي الأول للمصالحة الوطنية الذي عقد في ٢٩ من كانون الأول الماضي عن انضمام عدد من المجاميع المسلحة التي كانت تتبنى العمليات المسلحة ضد القوات الأميركية في العراق بعد ٢٠٠٣ ولحين انسحابها من البلاد من بينها كتائب ثورة العشرين وانصار السنة وعصائب أهل الحق والجيش الإسلامي وحماس العراق"، مستثنياً بذلك عددا من المجاميع المسلحة المرتبطة بحزب البعث المنحل وتنظيم القاعدة.

مؤتمر المصالحة الوطنية الذي عقد في بغداد مطلع العام الحالي.. (ارشيف)

من جانبه انتقد تجمع نيابي داعم للمصالحة الوطنية تصريحات بعض النواب لتأزيم الوضع السياسي، وحسب البيان الصادر من التجمع وتلقت (المدى) نسخة منه الذي جاء فيه "نحن كنواب نتأسف للتصريحات المتشنجة والتصرفات المتسرعة في التعامل مع القضايا التي تلعب دورا في زيادة توتير المناخ السياسي في البلاد، وهي حالة لم تخدم الشعب بكل مكوناته"، واكد التجمع الحاجة الملحة الي تجنب التصريحات التي تؤدي إلى مزيد من التجاذبات الضارة، وأضاف البيان أن التجمع يؤمن بأن وقف الحملات الإعلامية المتبادلة، والكف عن أي تصرف يستفز الآخر خطوة على الطريق الصحيح في تهيئة الأجواء المناسبة لانعقاد المؤتمر الذي دعا إليه ريس الجمهورية جلال طالباني، واعتبر التجمع ان المستفيد الوحيد في هذه التجاذبات هو تنظيم القاعدة وهو يحاول ان يستغل ضعف المؤسسات الحكومية والتجاذبات السياسية التي تخلق نوعا من الفجوة الأمنية.

الدملوجي تطالب بلجنة حكماء لإنهاء الأزمة السياسية

□ بغداد / المدى

قالت القائمة العراقية إنها قدمت رؤيتها حول المؤتمر الوطني إلى رئيس الجمهورية وتضمن تشكيل لجنة حكماء مكونة من حزبيين ومستقلين تعمل على الأزمة الراهنة والخلافات القائمة بين الكتل السياسية، مؤكدة ضرورة عقد المؤتمر في اربيل على اعتبارها احتضنت اتفاق تشكيل حكومة الشراكة الوطنية.

ونقل بيان للعراقية تلقت (المدى) نسخة منه عن الناطق باسم القائمة ميسون الدملوجي، قولها "قدمت قيادة كتلة العراقية رؤيتها إلى رئيس الجمهورية جلال طالباني حول المؤتمر الوطني المزمع عقده والذي دعا له الاخير، ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، ورئيس المجلس الأعلى الاسلامي السيد عمار الحكيم، وقوى وشخصيات أخرى".وأوضحت ان "رؤية العراقية تلخصت في محاور مهمة ورئيسية منها تشكيل لجنة حكماء من الطيف السياسي العراقي بالإضافة الى شخصيات مستقلة تعمل على تفكيك الأزمة الراهنة والإشراف على إطلاق سراح المعتقلين الأبرياء الذين لم تثبت إدانتهم وإزالة المظاهر العسكرية والاستفزازية من الشارع العراقي وعلى أعضاء وقيادات العراقية".

وتابعت الدملوجي، "ثم بعد ذلك الانتقال إلى مناقشة أسباب عدم تحقيق الشراكة الوطنية الناجزة كما أقرتها لجان العمل التي أعقبت مبادرة مسعود بارزاني، وما تلاها والعمل على تنفيذها فوراً، وبما يقره دستور العراق، ولاسيما وضع نظام داخلي لمجلس النواب وتحقيق التوازن، بالإضافة إلى وثيقة الإصلاح السياسي التي أقرها مجلس النواب في دورته السابقة".

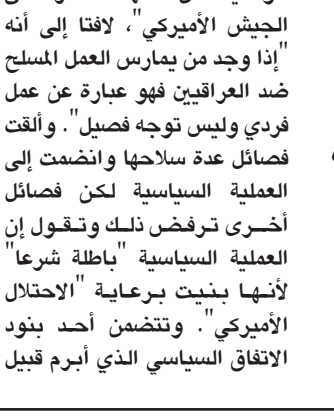
الدملوجي

واضافت بقولها "كما تم الحديث عن وضع خارطة طريق لمسار العملية السياسية في العراق نحو الاستقرار والهدوء على أن يحترم الدستور لحين تعديله بالإجماع الوطني". مضيفة "كما أكدت العراقية ضرورة إزالة أسباب الاحتقان والتوتر، وعلى حضور كل الرموز الأساسية التي ناهضت الدكتاتورية وأرست دعائم العملية السياسية في أي مدينة عراقية تتوفر فيها الأجواء الملائمة كما حصل في اجتماع أربيل".

واختتم المتحدث باسم العراقية ميسون الدملوجي، قولها إن "أربيل احتضنت الحوار الوطني للقوى السياسية والذي أسفر عن تشكيل حكومة الشراكة الوطنية وفق اتفاقية مبرمة بين الأطراف السياسية، وشهدت الاتفاقية تنصلاً وتلكؤاً في تنفيذ قراراتها، وترى العراقية بضرورة العودة إلى راعي المبادرة الأساسية انطلاقاً من مفهوم المسؤولية السياسية".

وتشهد العملية السياسية والعلاقة بين الكتل تأزما واضحاً تزامن مع انسحاب آخر جندي أميركي من البلاد في الشهر الماضي منها الخلافات السياسية بين ائتلاف دولة القانون وأعضاء القائمة العراقية، إذ قررت الأخيرة تعليق مشاركتها في جلسات مجلسي الوزراء والنواب احتجاجا على ما أسمته سياسة التهميش والإقصاء وكذلك إصدار مجلس القضاء الأعلى مذكرة قبض بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي.

الشهيلي: علاوي "قتل" المؤتمر الوطني

□ بغداد / إياد التميمي

استبعد النائب عن التحالف الوطني جواد الشهيلي انعقاد المؤتمر الوطني الذي دعا له رئيس الجمهورية جلال طالباني، في حين اتهم زعيم ائتلاف العراقية إياد علاوي بـ"قتل" المؤتمر الوطني.

الشهيلي قال في تصريح لمراسل (المدى) في مجلس النواب أمس "إن مطالب العراقية غير منطقية وتمثل قفزاً على الدستور".

واعتبر الشهيلي أن "تصريحات زعيم القائمة اياد علاوي في إقليم كردستان قتلت مساعي انعقاد المؤتمر"، مؤكدا "تمسك التحالف بانعقاده في بغداد".

واعتبر الشهيلي ان المؤتمر سوف يكون حاله كبقية الاجتماعات الأخرى، ولن يتمكن من حل القضايا لعدم وجود جدول لأعمال المؤتمر وما هي النقاط التي سيناقشها فضلا عن عدم تحديد المكونات التي من المفترض ان تكون متواجدة في المؤتمر و بالتالي فأن الأرضية لانعقاده غير ممهدة.

وكان النائب عن التحالف الوطني علي شبر قد كشف أمس الاثنين أن الضمانات التي تطالب بها العراقية ممكن تحقيقها من خلال اللجان التمهيدية التي ستباشر عملها لعقد مؤتمر وطني تمهيدي في الأيام القليلة المقبلة.

تأتي تصريحات الشهيلي بعد ان نفى رئيس القائمة العراقية إياد علاوي، أمس، وضع قائمته شروطاً للمشاركة بالمؤتمر الوطني.

وقال علاوي في تصريحات لوسائل الإعلام، في مدينة أربيل إن "الأمور تسير بشكل جيد واتفقنا على مجموعة مسائل لتفكيك الأزمة وعلى عقد المؤتمر الوطني الذي دعا له رئيس الجمهورية طالباني لمناقشة الشراكة الوطنية".

وتابع علاوي قائلا "هناك أطراف رئيسية ومهمة ترغب أن يكون الاجتماع في كردستان وإن شاء الله يتحقق هذا المؤتمر حتى يتجاوز العراق هذه المحنة وينتقل الى أوضاع مستقرة وايجابية".

ونفى علاوي وضع قائمته شروطاً للمشاركة بالمؤتمر، مبيناً "ليس هناك شروط، هناك تفكيك لأزمة، ناجمة عن الاعتقالات والتعذيب والسجون السرية والقمع والتهديدات لرموز من العراقية، لهذا نقول لا يصح عقد اجتماع تحت القوة، ولهذا نحن مع عقد الاجتماع في كردستان، في السليمانية، لأنه لن تأتي هناك الدبابات لتقف على باب قاعة الاجتماع كما تفعل بباب طارق الهاشمي ورافع العيساوي وصالح المطلك وآخرين".

واعتبر رئيس القائمة العراقية أن مشكلة نائب رئيس الجمهورية هي جزء من الأزمة الراهنة وليست كامل الأزمة"، مضيفاً أن "دمج عصائب أهل الحق في العملية السياسية جزء مهم من الأزمة السياسية".

إلى ذلك، اعتبرت نائبة عن التحالف الكردستاني جولة حاجي "أن المؤتمر الذي دعا إليه رئيس الجمهورية سيولد ميتا"، وأضافت حاجي "إن الفرقاء السياسيين قد يعمدون إلى إفشال المؤتمر بإملاء شروط قبل انعقاده"، معتبرة "أن المشكلة التي تواجه انعقاد المؤتمر تكمن في عدم وضع جدولة للملفات العالقة بين الأطراف وكيفية حلها"، متوقعة "أن المؤتمر لم يستطع حل المشاكل، بل على العكس سيزيد الأمر سوءا خصوصا إن المشاكل التي لم تحل ستهدد العملية السياسية في أي وقت ممكن بعاصفة جديدة على حد قول حاجي"، مضيفة أن التحالف الكردستاني ليست لديه أدنى مشكلة في مكان وزمان انعقاد المؤتمر لكننا نطالب في جدول الأعمال بشكل صريح وواضح وان تكون الأطراف جميعها ملتزمة بما تؤول إليه نتائج المؤتمر وعدم تفسير الدستور لأكثر من مفهوم.

لجنة الثقافة تنفي اختيار العَلَم

نفت لجنة الثقافة والإعلام، أمس، الأنباء التي تحدثت عن اختيار العلَم العراقي الحالي ضمن النماذج التي تم اختيارها سابقاً للخروج بعلَم عراقي جديد، مشددة على ضرورة الإسراع باختيار علَم جديد للعراق في ظل "سيادته الناجزة" بعد خروج القوات الأجنبية. وقالت عضو لجنة الثقافة والإعلام النيابية بتول فاروق في تصريحات صحفية إن "لجنة الثقافة والإعلام في اجتماعاتها الأخيرة لم تناقش إدخال العلم العراقي الحالي ضمن النماذج المختارة، والأنباء التي تحدثت عن قيام اللجنة باختياره ضمن نماذجها عارية عن الصحة".

الكردستاني يرفض الانتخابات المبكرة

قالت النائبة عن التحالف الكردستاني أشواق الجاف إن الانتخابات المبكرة لن تغيّر من الواقع السياسي شيئا لاسيما مع سيطرة رؤساء الكتل السياسية على قرارات النواب.

وأضافت الجاف في تصريحات صحفية امس: أن الأزمة التي يعيشها السياسيون الآن والتحكم بالقرار السياسي هي ليست بيد رؤساء الكتل السياسية، مشيرة إلى أن العديد من قادة الكتل السياسية هم خارج البرلمان يتبوأون مناصب أخرى، مؤكدة أن إجراء أي انتخابات مبكرة سوف لن يغير شيئا من المناهج التي تعتمدها تلك الكتل.

العراق يتسلم طائرة ثانية من أوكرانيا

أعلنت وزارة الخارجية أن العراق تسلم الطائرة الثانية من طراز أن ٣٢.

وقالت الوزارة حسب بيان تلقت (المدى) نسخة منه إن "مراسيم تسليم الطائرة طراز أن ٣٢ إلى العراق جرت على ارض مطار غوستوميل الأوكراني بحضور السفير العراقي لدى الحكومة الاوكرانية شورش خالد سعيد". يذكر أن الاتفاقية الموقعة عام ٢٠٠٩ بين شركة "بروغريس" الأوكرانية والجانب العراقي بمبلغ ٥٥٠ مليون دولار يقضي بتزويد العراق خلال فترة ٣ سنوات بـ٦ طائرات "أن-٣٢" للنقل و٤٠٠ آلية مدرعة.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون